الأمم المتحدة

E/2024/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

23 تموز/يوليه 2023– 22 تموز/يوليه 2024

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة 2023–2024

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة 2023–2024.

030624 080524 24-07353 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ خلال الفترة 2023-2024

موجز

شهد متوسط معدل النمو الاقتصادي في عام 2023 ارتفاعا تبيّنت منه المرونة الاقتصادية القوية لمنطقة آســـيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، هناك وراء توقعات النمو المطرد لعامي 2024 و 2025 بعض المســـائل من قبيل ضـــعف فرص العمل، وتقلّص القوة الشـــرائية، وزيادة الفقر وعدم المســـاواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، فضلا عن مخاطر المناخ وزيادة عدم اليقين على المستوى الجيوسياسي.

ورغم أنّ المنطقة مازالت لا تسير على المسار الصحيح صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 بحلول عام 2030، فإنّ الإجراءات السياسية التي اتخذتها بلدان المنطقة قد أظهرت أنّ الرؤى الطويلة الأجل تستطيع أن تتحول إلى حقائق ملموسة. ولبلوغ تلك الأهداف، لا بد من بذل جهود متضافرة من أجل التوصـل بالأخص إلى توسـيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتسـريع نسـق الانتقال الطاقي، والاسـتفادة من الابتكارات الرقمية، وتعزيز العمل المناخي.

ويتضـــمن هذا التقرير أحدث البيانات المتعلقة بالأعمال التي اضـــطلعت بها اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ خلال الســـنة الماضـــية ضـــمن مجال النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأيضا تحليلا لتلك الأعمال ولمحة عامة عنها.

ولعلّ المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي يود التعليق على أعمال اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإحاطة علما بهذا التقرير.

أولا - مقدمة

1 - يُظهر *التقرير المرحلي لعام 2024 عن أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ* أنّ مُجمل التقدم الذي أحرزته المنطقة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يبلغ نسبة 17 في المائة فقط[1]. ورغم إحراز بعض التقدم بشأن الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف 9 (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، فإن تنفيذ الهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره) ما فتئ يتراجع. ولا تزال هناك تحديات تواجه تحقيق هذه الأهداف، ومنها عدم المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية تغطية الحماية الاجتماعية، وبطالة الشباب، والأزمة الثلاثية الجوانب التي تواجه كوكبنا والمتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وفي الوقت نفسه، يواجه عدد متزايد من البلدان النامية بالمنطقة مخاطر عالية في التعرض لحالة مديونية حرجة، مما يحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

2 - ويتعيّن على الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تكثف جهودها من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وهناك حاجة ماسة إلى تضافر الجهود وزيادة الاستثمار من أجل التوصل بالأخص إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتسريع نسق الانتقال الطاقي، والاستفادة من الابتكارات الرقمية، وتعزيز العمل المناخي. وتشمل المبادرات تعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالكوارث الناجمة عن المناخ، والتشجيع على الانتقال الطاقي المستدام والعادل، والتعجيل بنسق تحول قطاع النقل، وتنفيذ خيارات التمويل الشاملة والمستدامة، وتعزيز توافر البيانات. وتؤدي الشراكات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، دورا حيويا في دفع عجلة التقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

(1) للحصول على معلومات عن المنهجية المستخدمة في قياس التقدم، انظر: *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2024: Showcasing Transformative Actions* (United Nations publication, 2024), annex I.

ثانيا – النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 داخل المنطقة

ألف – التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة

لمحة سريعة عن التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

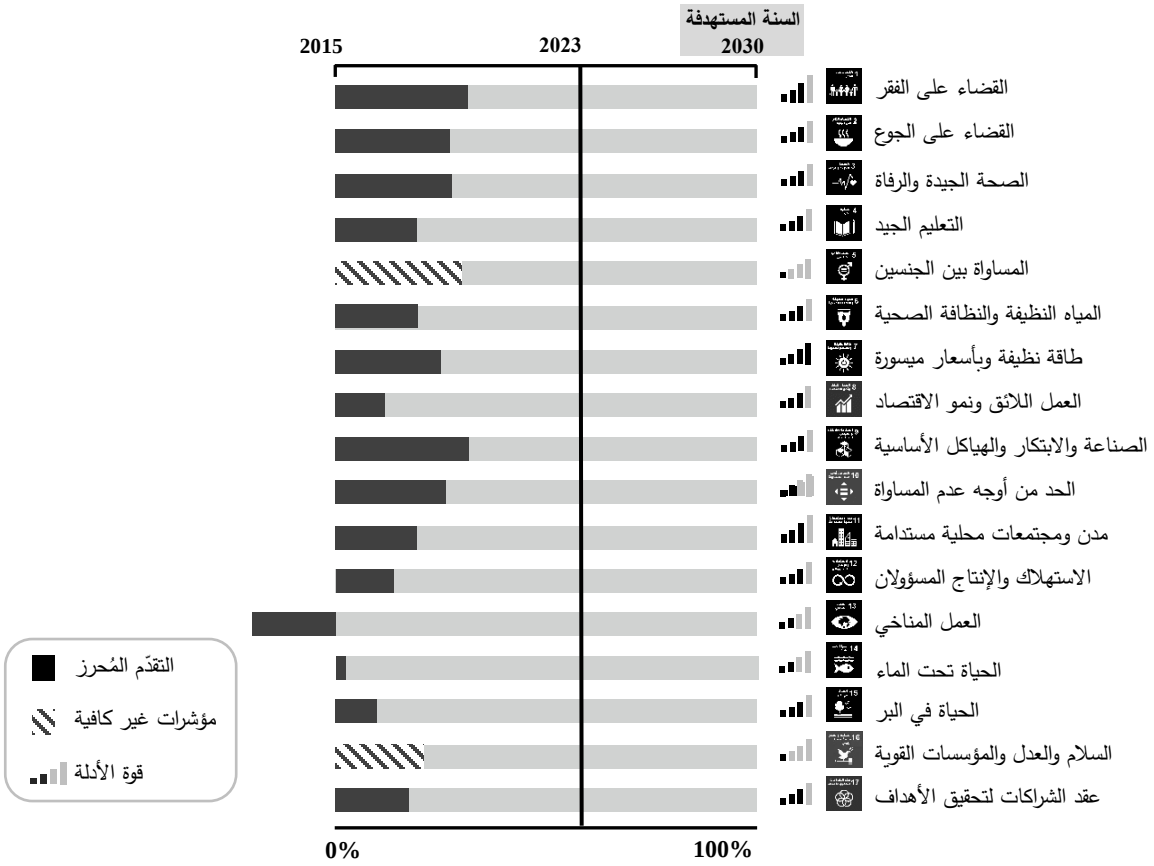

المصدر: *التقرير المرحلي لعام 2024 عن أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ: عرض للإجراءات التحويلية* (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

3 – يُظهر *التقرير المرحلي لعام 2024 عن أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ* أن متوسط نسبة التقدم المحرز صوب بلوغ جميع الأهداف قد ارتفع بشكل تدريجي، ليصل إلى 17 في المائة في عام 2023. وقد اتُّخذت خطوات إيجابية من أجل بلوغ الهدفين 1 و 9. وفيما يتعلق بالهدف 13، يمثل عكس اتجاه التراجع المسجل في بلوغ هذا الهدف أولويةً فورية بالنسبة للمنطقة. وتبرز الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها الدول الأشد حاجة إلى الدعم، لأنها تواجه تحديات كبيرة. وهناك أيضا حاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة الكبيرة بين بلدان المنطقة وداخلها، بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

4 – وعلى الرغم من أنّ النسق العام للتقدم كان بطيئا، فإن قصص النجاح في فرادى البلدان توضح إمكانية إحراز المزيد من التقدم خلال السنوات المقبلة، وذلك بسبل منها على سبيل المثال تعزيز نظم البيانات والسياسات التي تحسّن التنوع البيولوجي والحفاظ على الطبيعة، والبنية التحتية الرقمية العامة، والحماية الاجتماعية، وفرص الحصول على التعليم.

5 - وفي منتدى آسيا والمحيط الهادئ الحادي عشر المعني بالتنمية المستدامة، أُجري استعراض متعمق لما أحرزته المنطقة من تقدّم بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي ستكون محلّ استعراض خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، وهي الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره) والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

6 - واستندت المناقشات في المنتدى الحادي عشر إلى *تقرير شراكة أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2024*، الذي تم فيه تسليط الضوء على التحديات المترابطة لتغير المناخ والفقر والجوع، وعلى الفئات الضعيفة التي تواجه تأثيرات غير متناسبة بسبب محدودية القدرة على التكيف وقلة الموارد[2]. وتشمل الحلول العملية لمواجهة هذه التحديات اعتمادَ الممارسات الزراعية المستدامة ونُهج المنظومات الغذائية؛ ووضع سياسات توظيف شاملة فيما يخص الوظائف الخضراء واللائقة؛ وتعزيز وتوسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية الهادفة إلى الحفاظ على سبل العيش وبناء القدرة على الصمود.

7 - وفي المنتدى الحادي عشر، أبرزت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والجهات صاحبة المصلحة، الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الأهداف الـ 17. وتحتاج هذه الإجراءات إلى أن تُدعَم بواسطة التعاون المتعدد الأطراف القوي والمستدام ومن خلال تعددية الأطراف القائمة على الترابط، لا سيما ضمن إطار متابعة مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، وخلال الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2024. وقد شكل المنتدى الحادي عشر أيضا فرصة للدول الأعضاء وللجهات صاحبة المصلحة لكي تتبادل المعلومات عن إجراءات سياسات التحويل الهادفة إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك التي أبرزتها الاستعراضات الوطنية الطوعية.

باء - التنمية الاجتماعية

8 - تُشكّل آسيا والمحيط الهادئ، التي تضمُّ نحو 60 في المائة من سكان العالم، قوة اقتصادية، لكنها تواجه تفاوتات وتحديات كبيرة في التنمية الاجتماعية، تؤثر على جميع جوانب المجتمع. فبالنسبة للعديد من غايات أهداف التنمية المستدامة لا تزال الفجوات بين الفئات الأكثر تقدما والفئات الأكثر تخلّفا واسعة. وتشمل التحديات التحولات الديمغرافية السريعة، والفجوات في التغطية الصحية الشاملة، وبطالة الشباب، والافتقار إلى العمل اللائق، وعدم المساواة بين الجنسين. كما تواجه المنطقة آثار تغير المناخ والتدهور البيئي وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة. لذلك، فإنّ النُّهج الشاملة المتمحورة حول الإنسان والقائمة على الحقوق مدّة حياته تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتسخير الديناميات السكانية لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي تستلزم شراكات شاملة والتزاما سياسيا. والاستثمارات في الصحة والتعليم ضرورية لخلق مجتمعات شاملة وعادلة ومستدامة. لذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة توسّع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية على ضوء الآثار الديموغرافية وآثار تغير

(2) *People and Planet: Addressing the Interlinked Challenges of Climate Change, Poverty and Hunger in Asia and the Pacific* (United Nations publication, 2024).

المناخ، وذلك من أجل توفير التغطية للأشخاص الأكثر تعرّضا للهشاشة، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء وعمال القطاع غير النظامي والعمال المهاجرين.

9 - وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعا في متوسط العمر المتوقع، وفي فرص الحصول على وسائل منع الحمل، والتحاق الفتيات بالمدارس، فيما سجلت معدلات وفيات الأمهات انخفاضا. وفي هذا السياق، اجتمع أكثر من 400 من ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب خلال المؤتمر السابع للسكان في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حيث أكدوا على أهمية السياسات التطلعية والتعاون الإقليمي والتقدم القائم على البيانات في إقامة مجتمعات مستدامة وشاملة ومزدهرة. وتم تسليط الضوء على الاتجاهات الكاسحة ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مثل الديناميات السكانية المتغيرة، وأزمة المناخ المتفاقمة، وارتفاع نسق الهجرة، والتوسع الحضري المتزايد، والتقدم الرقمي السريع. وفيما يتعلق بانخفاض الخصوبة وتسارع شيخوخة السكان، دعا الممثلون إلى تعزيز العلاقات بين الأجيال، وأشاروا إلى ما مستفحل من أوجه عدم المساواة والظلم الاجتماعي.

10 - وأكد المؤتمر من جديد التزامه ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأوصى بأن تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان دعم الدول الأعضاء في اللجنة على تنفيذ الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية، وأيضا برنامج العمل ونتائج استعراضاته، وذلك في سياق خطة عام 2030. وطلب المؤتمر أيضا إلى اللجنة أن تعقد في عام 2028، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع كافة الجهات الشريكة المعنية، اجتماعا إقليميا حكوميا دوليا لاستعراض مدى تنفيذ الإعلان الوزاري، وأيضا تنفيذ برنامج العمل، والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ الإعلان في آسيا والمحيط الهادئ. كما قرّر إحالة تقرير المؤتمر السابع إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والخمسين، المقرر عقدها في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2024، حتى تستنير به في تقييم حالة تنفيذ برنامج العمل ضمن سياق خطة عام 2030.

11 - وتتعاون اللجنة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين، ومشاريع للتعاون التقني لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة في المنطقة. ويشمل هذا التعاون الفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2023-2032، الذي تهدف العضوية فيه، المتألّفة من ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، إلى ضمان إدماج أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة في المبادرات الإنمائية الإقليمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وتعمل اللجنة بنسق حثيث على إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الحكومية الدولية. ومن تلك العمليات الاستعراضُ الشامل الذي أجري لعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022، والذي شهد الأخذ بمختلف رؤى مجموعات ذوي الإعاقة في إثراء إعلان جاكرتا بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة (2023-2032).

12 - وتقود أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العمل الرامي إلى تقدير قيمة الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وإلى الاستثمار في اقتصاد الرعاية داخل المنطقة، بما في ذلك في إندونيسيا والصين والفلبين وكمبوديا. وهي، على سبيل المثال، مستمرة في تقديم الدعم التقني للحكومات من أجل تصميم وتنفيذ مبادرات سياساتية وطنية ودون وطنية تعترف بمسؤوليات الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، التي تنهض بها النساء والفتيات، وتعمل على تخفيض هذه المسؤوليات وإعادة

توزيعها، وتعزز مشـــاركة المرأة في القوى العاملة. ففي الفلبين، مثلا، تم التوقيع على قانون رفاه مقدمي الرعاية في عام 2023، وهناك مرسوم إقليمي بشأن الرعاية يشهد مرحلة القراءة الرسمية النهائية. وفي كل من كمبوديا والفلبين، يجري وضع أطر وطنية للاستثمار في اقتصاد الرعاية، من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها.

13 - واســـتجابة لقرار الجمعية العامة 177/78 وقرار المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي 15/2023، تواصل الأمانة دعم الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنقيح السياسات وخطط العمل المتعلقة بكبار السن. وقد تم إنشاء مستودع للممارسات الجيدة في صياغة هذه السياسات وخطط العمل، وهو يُستخدم في بناء القدرات[3].

14 - واعترافا منها بالدور المحوري للحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الســـادســـة في عام 2020 خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشـــأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة، استحدثت الأمانة منصة دينامية على الإنترنت، هي الأداة الإلكترونية للحماية الاجتماعية التي تتألف من عناصـــر متعددة تدعم عملية تقرير السياسات، وبناء القدرات، والتوعية، والعمليات الحكومية الدولية. وتنطوي المنصـة على أداة محاكاة للحماية الاجتماعية سـهلة الاسـتعمال، وعلى وحدات إلكترونية للتدريب الذاتي على خطط الحماية الاجتماعية طوال دورة الحياة، وذلك من أجل بناء قدرات الدول الأعضـــاء في اللجنة على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة. واستضافت الأمانة أيضا مشاورات وطنية في كل من جورجيا والفلبين وكمبوديا وملديف ومنغوليا، واجتماعا اسـتعراضـيا لأصـحاب المصـلحة المتعددين في تركيا، من أجل تقييم السـياسـات المعتمدة من الحكومات والوقوف على مدى استعدادها لتنفيذ خطة العمل.

15 - وطلبت اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســيا والمحيط الهادئ، في قرارها 11/74 بشـــأن تعزيز التعاون الإقليمي على مواجهة التفاوتات بجميع أشـكالها في آسـيا والمحيط الهادئ، مواصـلةَ تزويد الدول الأعضـاء بأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات على السياسات والبرامج التي تعالج التفاوت بكل أشكاله. ولتنفيذ هذه المهام، نظمت أمانة اللجنة في عام 2023 حلقات عمل تمهيدية وتقنية لبناء القدرات في كل من تركمانسـتان وتونغا وفيجي وكمبوديا ومنغوليا ونيبال والهند. وعلاوة على زيادة الوعي بالتعهد الوارد في خطة عام 2030 بشـــأن عدم ترك أحد خلف الركب، ركزت حلقات العمل هذه أيضـــا على توطين المنهجيات المبتكرة وعلى بناء القدرات والمهارات في مجال قياس التفاوت في الفرص، وفي مجال التعرّف بواســـطة البيانات الوطنية على من هم أكثر تخلفا عن ركب بلوغ أهداف التنمية المســـتدامة. كما أنها وفرت فرصـــا فريدة للعمل في المنطقة مع الدول الأعضـــاء التي كانت تقدم اســـتعراضـــاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة لعام 2023. ونتيجة لذلك، اسـتطاعت حكومات فيجي وكمبوديا وملديف ومنغوليا أن تدرج في اســـتعراضـــاتها الوطنية الطوعية معطيات تجريبية عن الأشـــخاص الأكثر تخلفا عن الركب، وأن ترصد التقدم المحرز مع مرور الوقت، وتحدد الاستجابات السياساتية.

جيم - البيئة والتنمية

16 - على مدى السنوات الـــ 60 الماضية، ارتفعت درجات الحرارة في المنطقة بنسق أسرع من المتوسط العالمي. وأصبحت الظواهر الجوية القاسية غير المتوقعة والمخاطر الطبيعية أكثر تواترا وشدة، مما أدى إلى

(3) انظر: www.population-trends-asiapacific.org.

تشريد مجتمعات محلية والإضرار بصحة البشر وسقوط الملايين في براثن الفقر. ومن بين البلدان الـــ 10 الأكثر تضـررا من الأعاصـير المدارية وموجات الحر والفيضـانات والجفاف، هناك سـت في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، تشهد تقويضا في النظم الغذائية وزعزعة للاقتصادات والمجتمعات.

17 - من أجل التعجيل بالعمل المناخي والحد من تعرض المجتمعات في المنطقة لآثار تغير المناخ، اعتمدت اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ في دورتها التاسـعة والسـبعين في أيار/مايو 2023 القرار 1/79، الذي حثت فيه جميع أعضـــائها والأعضـــاء المنتســـبين إليها على اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره؛ وأكدت من جديد على ضرورة الكبح الفوري لانبعاثات غازات الدفيئة؛ وشجعت جميع أعضـــائها والأعضـــاء المنتســـبين إليها على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التعجيل بالعمل المناخي، بما في ذلك عن طريق الترويج لتكنولوجيات الطاقة النظيفة، والربط بشـــبكات الطاقة الإقليمية، والتنقل المنخفض الانبعاثات، ونظم الإنذار المبكر، واتباع نهج شامل للحكومة بأسرها في التشجيع على جمع الإحصاءات المتصلة بتغير المناخ واستخدامها.

18 - وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، وضـــعت اللجنة إطارا شـــاملا للتقييم ومؤشـــرا يُقدّم رؤية واضحة للمخاطر المتعددة الأبعاد التي تهدد النتائج الثلاث لمنظومة الغذاء، وهي: الصحة البشرية والتغذية؛ وصحة النظم الإيكولوجية واستدامتها؛ والرخاء المشترك. ولأجل تعزيز الزراعة المستدامة المتكيفة مع تقلبات المناخ، قدمت اللجنة الدعم التقني للجهات المعنية بقطاع الزراعة في إندونيســـيا وكمبوديا ونيبال من أجل تحسين إدارة بقايا التبن وتطوير عملية رصد تلوث الهواء.

19 - ولمواجهة التحدي المسـتمر لتلوث الهواء في المنطقة، واصـلت اللجنة تيسـير التعاون بين البلدان والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة من خلال تنفيذ برنامج العمل الإقليمي المتعلق بتلوث الهواء. وشهد المنتدى الرفيع المســـتوى المعني بالهواء النقي في آســـيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في أولان باتور في عام 2023، مشـــاركة دول أعضـــاء وجهات معنية من جميع أنحاء المنطقة لأجل تفعيل برنامج العمل الإقليمي من خلال مواصـــلة اســـتكشـــاف مجالات وطرائق التعاون، وتعزيز الروابط بين المبادرات القائمة، وإيجاد الفرص لتبادل المعارف والخبرات.

20 - ونظّمت اللجنة دورة دراســـية إلكترونية عن مراعاة المناخ في التجارة والاســـتثمار لأجل التنمية المســـتدامة، وذلك بالاســـتناد إلى تحليل أجرته بالاشـــتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن خلال دراسات لحالات إفرادية وطنية، قدمت الأمانة أيضا تحليلا عن هدر الأغذية ضمن سلاسل التوريد الدولية وعن تدابير التخفيف الممكنة.

21 - وتضـــم المنطقة 54 في المائة من ســـكان الحواضـــر في العالم. وحتى قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت مدن آســـيا والمحيط الهادئ تواجه صـــعوبة في مواكبة معدلات التحضـــر الذي يجري غالبا بشـــكل غير مخطط. وقد أدى ذلك إلى تحديات طويلة الأمد مثل الفقر في المناطق الحضـــرية والتفاوتات المتعددة الأبعاد والتدهور البيئي[4].

22 - وفي هذا الســـياق، وبالتعاون مع مدينة ســـوون، بجمهورية كوريا، ومع وزارة الأراضـــي والبنية التحتية والنقل في هذا البلد، عقدت اللجنة المنتدى الثامن للمناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ، في تشرين الأول/

(4) *Crisis Resilient Urban Futures: The Future of Asian & Pacific Cities 2023* (United Nations publication, 2023).

أكتوبر 2023 في سوون. وحضر المنتدى الثامن أكثر من 800 1 مشاركا من 28 بلدا، يمثلون أكثر من 80 مدينة. وتم تنظيم أكثر من 50 من الجلسات الموازية والفعاليات ذات الصلة لمناقشة القضايا المستمرة والناشئة المتصلة بالتنمية الحضرية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

23 - وفي المنتدى الثامن، أصدر الوزراء وكبار المسؤولين بيانا ساميا عن التنمية الحضرية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ[5]. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعهد بالتزامات طوعية شتى في مجال التنمية الحضرية المستدامة، وعُقدت خمس جمعيات للجهات صاحبة المصلحة. ونُظّمت النسخة الثانية من جوائز أهداف التنمية المستدامة المشتركة بين سيتي نت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (CityNet-ESCAP SDG)، التي تحصّلت عليها خمس مدن من المنطقة.

دال - الحد من مخاطر الكوارث

24 - تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تهديدات متسارعة من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. ففي عام 2022 وحده، مرّت المنطقة بأكثر من 140 كارثة، خلّفت عواقب مدمّرة. وأودت هذه الكوارث بحياة أكثر من 500 7 شخص، وأثرت على أكثر من 64 مليون آخرين، وتسببت في أضرار اقتصادية تقدر بنحو 57 مليار دولار. وفي إطار سيناريوهات تغير المناخ التي تتنبأ بارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1,5 درجة إلى 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، سيؤدي عدم اتخاذ إجراءات فورية إلى أن تتجاوز مخاطرُ الكوارث القدرةَ على الصمود، وتتعدى حدود إمكانية التكيف، بما يعرض التنمية المستدامة للخطر. وعلاوة على ذلك، ستكون التكلفة المستقبلية للتقاعس عن العمل أكبر بكثير من التكلفة الحالية للخسائر المرتبطة بالكوارث المناخية، حيث سيرتفع متوسط حجم الخسائر السنوية من 924 مليار دولار حاليا إلى ما يقرب من 1 تريليون دولار ضمن إطار سيناريو من الاحترار البالغ درجتين مئويتين، أو ما يعادل نسبة تتراوح بين 2,9 و 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي[6].

25 - ولتعزيز قدرة المنطقة على الصمود في وجه مخاطر الكوارث، أوصت لجنة الحد من مخاطر الكوارث، في دورتها الثامنة المعقودة في تموز/يوليو 2023، باتخاذ جملة من الإجراءات الرئيسية. وتشمل هذه الإجراءات وضع استراتيجية إقليمية لبلوغ مستوى الإنذار المبكر للجميع بحلول عام 2027 وتيسير التعاون في مجال التكيف. وعلى وجه التحديد، أيّدت اللجنة مقترحات الأمانة الداعية إلى وضع استراتيجية إقليمية تدعم تنفيذ الركائز الأربع لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على الصعيدين العالمي والقطري. وأوصت أيضا بأن تدعم الأمانة تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 على المستوى الإقليمي، مع مراعاة الدور الحاسم لقطاع الصحة في التصدي لتحديات الكوارث، وتعزيز آليات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل إيجاد التمويلات، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص، وذلك بغية بناء القدرة على الصمود.

26 - والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنامية والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفه

(5) يمكن الاطلاع عليه في الإنترنت على العنوان التالي: www.unescap.org/sites/default/d8files/event-documents/Communique-final.pdf.

(6) *Seizing the Moment: Targeting Transformative Disaster Risk Resilience* (United Nations publication, 2023).

آلية التمويل الإقليمية الوحيدة التي تدعم التعلم المشترك بشأن التأهب للكوارث في المنطقة، كان محلّ تسليم من قبل لجنة الحد من مخاطر الكوارث على أنّه في وضع فريد يمكّنه من تحفيز العمل داخل المنطقة من أجل الحرص على أن يكون الجميع مشمولين بالإنذارات المبكرة بحلول عام 2027، وإيجاد أوجه تآزر عابرة للحدود. وسيواصل الصندوق الاستئماني، الذي أنشئ في عام 2005 استجابة لتسونامي المحيط الهندي، تعبئةَ الدعم لأجل وضع استراتيجية إقليمية تحقق الإنذار المبكر للجميع.

هاء - الطاقة

27 - منطقة آسيا والمحيط الهادئ تستأثر بأكثر من 40 في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة وبأكثر من 50 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يستمر الطلب على الطاقة في النمو بسرعة خلال السنوات القادمة. وهذا ما يخلق تحديات للبلدان التي تحاول الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة وعلى يسر تكلفتها، مع الاستمرار في الوقت نفسه في بذل الجهود للتخفيف من تغير المناخ ومن حدّة الآثار البيئية المرتبطة به[7].

28 - وبلوغ غايات الهدف 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) المتعلقة بتمكين الجميع من الطاقة الحديثة، وبكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، يتوقّف على زيادة الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة النظيفة وتحويل الاستثمارات بعيدا عن الوقود الأحفوري. وبالرغم من إحراز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة، فإنّ الكثير من الاستثمارات قد تركّز في عدد قليل نسبيا من البلدان. ويتمثل أحد أهم التحديات المتبقية أمام بلوغ الهدف 7 في عدم الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. فملايين الأشخاص في المنطقة لا يزالون محرومين من الكهرباء أو من وقود الطهي النظيف، مما يؤدي إلى سلسلة من التبعات السلبية التي تشمل الآثار الصحية والتدهور البيئي والمصاعب الاقتصادية.

29 - وفي هذا السياق، اعتمد المشاركون في منتدى الطاقة الثالث لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، الإعلان الوزاري بشأن بناء مستقبل آمن ومستدام ومترابط للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الإعلان، أعرب وزراء الطاقة وسائر الممثلين الرفيعي المستوى لبلدان المنطقة عن تصميمهم على مواجهة الفقر الطاقي والحد من عدم المساواة في مجال الطاقة في آسيا والمحيط الهادئ؛ وأكدوا من جديد التزامهم بتيسير حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ وأعادوا التأكيد على أهمية الترابط في مجال الطاقة وعلى المساهمة المحتملة لتجارة الطاقة عبر الحدود في تحقيق الهدف 7؛ ودعوا الدول الأعضاء إلى زيادة تعزيز الربط بشبكات الطاقة وتجارة الطاقة على المستوى الإقليمي لأجل تنفيذ استراتيجيات خريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية: تعزيز الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عبر الحدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وأقروا بضرورة الحفاظ على سلاسل الإمداد الموثوقة والمسؤولة والمستدامة بالمعادن والمواد والتكنولوجيات الحيوية لأجل بلوغ التحول الطاقي؛ ودعوا الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في إمكانية اتخاذ تدابير مناسبة تضمن تطبيق نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد.

(7) *Closing the Gap for SDG 7 in the Asia-Pacific Region: Regional Trends Report on Energy for Sustainable Development 2023* (United Nations publication, 2023).

30 - وشجع المشاركون في المنتدى الثالث الدول، والمنظماتُ الإقليمية والجهات المعنية الأخرى على المشاركة بنشاط في المبادرات التعاونية وفي أنشطة تقاسم المعارف وبناء القدرات لسد الثغرات ودعم البلدان التي ليست لديها الوسائل اللازمة للتعجيل بإحراز تقدم في الانتقال الطاقي، ومنها بالأخص أقلّ البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

واو - النقل

31 - لا تزال بلدان آسيا والمحيط الهادئ تواجه زيادة في الطلب على نقل الركاب والبضائع، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل؛ وتكرار حالات التأخير؛ وتزايد استخدام الطاقة والانبعاثات؛ والاكتظاظ، والوفيات الناجمة عن حوادث الطرقات.

32 - ومن خلال الأنشطة المنفَّذة في إطار المجال المواضيعي الإقليمي المتعلق بشبكات النقل البري واللوجستيات، ضمن برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (2022-2026)، تحصلت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على الدعم في تنسيق جهودها من أجل تطوير شبكة النقل البري الإقليمية، المؤلفة من شبكة الطرق الآسيوية السريعة وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا والموانئ الجافة، فضلا عن تطوير خطوط الربط بين هذه الدول بالطرق البحرية.

33 - وقام الفريق العامل المعني بالطريق الآسيوي السريع، في اجتماعه العاشر الذي عقد في حزيران/يونيه 2023، بتوسيع التغطية الجغرافية لشبكة الطرق الآسيوية السريعة في جنوب شرق آسيا وناقش التقدم المحرز نحو: إقامة شبكات النقل والخدمات اللوجستية الفعالة والمرنة والتنقل من أجل النمو الاقتصادي، ونظم وخدمات النقل المستدامة بيئيا، والنقل والتنقل الآمنين والشاملين للجميع. ودعا الفريق العامل أيضا إلى أن تزيد الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص من التعاون على الترويج، حسب الاقتضاء، للمبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى إقامة طرق آسيوية سريعة خفيضة الكربون وقادرة على الصمود[8].

34 - وقرّر الفريق العامل المعني بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، في اجتماعه الثامن المعقود في أيلول/سبتمبر 2023، إضافة مرفق جديد إلى الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وذلك من أجل تسهيل تبادل المعلومات إلكترونيا على طول الشبكة. واعتمد أيضا استراتيجية 2030 بشأن تسريع التحول الرقمي للسكك الحديدية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأقرّ بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين عمليات النقل بالسكك الحديدية. وتم التركيز في المناقشات على سبل تعزيز تنفيذ الاتفاق، وذلك بوسائل منه تحديد الوصلات الناقصة في ترابط شبكات النقل الإقليمي، وتعزيز التكامل مع شبكة الطرق الآسيوية السريعة والموانئ البحرية، وتشجيع التبادل الإلكتروني للمعلومات، وتعزيز الروابط المتعددة الوسائط، والتعجيل بالتحول الرقمي للسكك الحديدية. وعلاوة على ذلك، أعرب الفريق العامل عن دعمه لوضع صك إقليمي يزيد من تعزيز مساهمة السكك الحديدية في التصدي لتغير المناخ، ويتضمن توصيات بشأن سبل تحقيق انبعاثات صفرية من السكك الحديدية بحلول عام 2030[9].

(8) ESCAP/AHWG (10)/6.

(9) ESCAP/TARN (8)/6.

35 - أعاد الفريق العامل المعني بالموانئ الجافة، في اجتماعه الخامس المعقود في أيلول/سبتمبر 2023، التأكيد على الحاجة المستمرة إلى استحداث نهج أشمل في تطوير موانئ جافة تكون بمثابة مكونات لممرات النقل المتعدد الوسائط، وبمثابة موانئ توفر روابط بين آسيا وأوروبا وبين مختلف المناطق دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ. ونظر الفريق العامل، خلال مناقشاته، في المسائل التالية: زيادة كفاءة الموانئ الجافة وتعزيز ترابطها مع شبكات النقل البري الطرق المائية الداخلية؛ ورقمنة الموانئ الجافة لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛ ودور الموانئ الجافة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وشدد الفريق العامل على ضرورة تعزيز التعاون العملي بين مشغلي الموانئ الجافة في شتى البلدان. ودعا الأطراف في الاتفاق إلى إنشاء منصة مكرسة لتنسيق وتبادل المعلومات ذات الصلة بعمليات الموانئ الجافة[10].

36 - ولتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (2022-2026)، عملت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الدول الأعضاء على تناول مجالات السلامة على الطرق، وشبكات النقل والتنقل للجميع. وشارك أكثر من 30 بلدا في مشاورات دون إقليمية وحوار إقليمي حول مسألة النقل الخفيض الكربون والأولويات والتحديات المشتركة. وعملت الأمانة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الجمع بين الحكومات والجهات صاحبة المصلحة حتى تجري حوارا رفيع المستوى خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك من أجل تقييم الجهود الرامية إلى إزالة الكربون من قطاع النقل وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وكل ذلك في إطار الجهود الرامية إلى إقامة آلية للتعاون الإقليمي على النقل الخفيض الكربون. وقد انضم عشرون بلدا وأربع منظمات إلى مبادرة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنقل الكهربائي. وتم وضع خطة عمل إقليمية للسلامة على الطرق. وفيما يتعلق بشبكات النقل والتنقّل للجميع، يجري وضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية الإقليمية لتعزيز قدرة مقرري سياسات النقل وسائر الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على التخطيط لنظم نقل حضري ميسورة قائمة على الابتكار والأمان والشمول الاجتماعي، ومراعية لمختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء وكبار السن ومستخدمو النقل من ذوي الدخل المنخفض والأشخاص ذوو الإعاقة.

37 - ولدعم رقمنة النقل والتعاون الإقليمي على النشر الواسع لأنظمة النقل الذكية المستدامة المرنة، وضعت الأمانة خارطة طريق إقليمية، مسترشدة في ذلك ببرنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (2022-2026). وتحدد خريطة الطريق الاستراتيجيات الرئيسية والخطط السياساتية المقابلة، التي يمكن للحكومات في آسيا والمحيط الهادئ الرجوع إليها عند وضع أو تحديث سياساتها وخططها واستراتيجياتها بشأن نظم النقل الذكية.

(10) ESCAP/DP (5)/5.

ثالثا – تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف – تمويل التنمية

38 – رغم أنّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ شهدت في عام 2023 نموا اقتصاديا مطردا نسبيا ومستويات تضخم معتدلة، تؤشر على وجود مرونة اقتصادية قوية، فإنّ الانتعاش كان متفاوتا واقتصر على عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة.

39 – وعلى مستوى العالم، هناك فجوات تمويلية كبيرة تمنع الحكومات من السعي بفعالية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ومن تحقيق طموحاتها المناخية. فعلى سبيل المثال، تتجاوز الاحتياجات السنوية من الموارد اللازمة لبلوغ الانتقال العالمي إلى اقتصاد خفيض الكربون، المقدرة بمبلغ يتراوح بين 4 تريليونات دولار و 6 تريليونات دولار، بكثير الموارد المالية المتاحة. والفجوة التمويلية التي تواجهها البلدان النامية في الوفاء بمساهماتها المحددة وطنيا خلال الفترة من 2023 إلى 2030 فجوة هائلة. وتنضاف إلى هذه التحديات التمويلية ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة على الصعيد العالمي، بما يشمل آسيا والمحيط الهادئ، التي تتسم بضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وضيق الحيز المالي، وتزايد ضائقة القدرة على تحمل الدين العام، ووجود مواطن ضعف.

40 – وعلى مقرري السياسات التعامل مع الشواغل المباشرة المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والاستمرار في الآن نفسه في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ومن أجل مواجهة التحدي الهائل المتمثل في تمويل الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري، تدرك الحكومات والهيئات التنظيمية ومؤسسات التمويل الخاصة بشكل متزايد الحاجة إلى إجراء تحولات شاملة في النظم السياساتية والتنظيمية والمالية. وتتمثل الخطوة الأكثر إلحاحا بالنسبة لمقرري السياسات في الحرص على أن تكون المساهمات المحددة وطنيا مدعومة باستراتيجيات تمويل وطنية ملموسة وهادفة ومتماسكة[11].

41 – وفي هذا السياق، أجرت لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، خلال دورتها الرابعة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تقييما للأثار المترتبة في القدرة على تحمل الدين العام من زيادة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة. وكان الهدف يتمثل في زيادة فهم مدى الحاجة إلى نهج طويل الأجل في التعامل مع القدرة على تحمل الدين العام، يأخذ في الاعتبار الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي، وفهم الآثار السياساتية المترتبة على ذلك النهج. واستعرضت اللجنة أيضا مذكرة الأمانة بشأن وجود 10 مبادئ تقوم عليها الإجراءات اللازمة لزيادة التمويل المستدام في آسيا والمحيط الهادئ، وناقشت الآثار السياساتية المترتبة عن تلك المبادئ[12].

42 – وقدّمت الأمانة الدعم التقني لأجل بناء القدرات الوطنية في مجال تسخير أدوات المناخ وأدوات التمويل المبتكرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك الدعم إجراءَ تعاون مع هيئة تنظيم الأوراق والأسواق المالية في كمبوديا لأجل إطلاق برنامج مستدام يسرّع إصدار السندات، بما يساعد مصدري السندات الخضراء من القطاع الخاص على الاستعداد والامتثال لأفضل ممارسات الأسواق ذات الصلة،

(11) *Sustainable Finance: Bridging the Gap in Asia and the Pacific* (United Nations publication, 2023).

(12) ESCAP/CMPF (4)/6.

فضـــلا عن العمل على دعم تطوير أطر الســـندات الخضـــراء العامة في كلٍّ من بوتان وســـري لانكا وطاجيكستان.

43 - وفي ســـري لانكا، وفّرت أمانة اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ التدريب للمســـؤولين الحكوميين ولممثلي القطاع الخاص حتى يطوّروا قدراتهم في مجال التمويل المســـتدام وتمويل المناخ، بما يشـــمل وضـــع الســـياســـات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عن الإقرارات. كما أجرت تقييما للاحتياجات من إمكانية مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة أو مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، وذلك كجزء من إعادة هيكلة ديون البلدان. وقدمت الأمانة أيضـــا دعما تقنيا لبناء القدرات الوطنية على أطر التمويل الوطنية المتكاملة في كل من ســـاموا (مع التركيز على الاســـتراتيجيات الوطنية المتكاملة لتمويل المناخ) وباكستان (مع التركيز على تعبئة الموارد المحلية من خلال زيادة الإيرادات الضـريبية من النظم الضـريبية الرقمية). وعلاوة على ذلك، تزوّد الأمانة المصـرف المركزي لمنغوليا بالدعم التقني على إدماج مخاطر المناخ ضمن تحليله للاستقرار المالي.

44 - وفي عام 2023، دخلت اللجنة مع جميع اللجان الإقليمية ومع فريق الاســـتجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تعاون على تقييم حالة الدين العام في جميع أنحاء العالم وأثره على التنمية، وتعاون على استكشاف خيارات السياسة العامة. وأسفر هذا التعاون عن إصـــدار موجز ســـياســـاتي عالمي، وتنظيم حدث جانبي خلال منتدى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام 2023، ووضـــع لوحة متابعة عالمية للدين العام تبرز اتجاهات الدين الرئيسية على الصـعيدين العالمي والإقليمي، والأولويات السياساتية في مواجهة تحدي الديون العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

باء - التكنولوجيا

45 - التحول نحو الاقتصـــاد الرقمي يطرح فرصـــا وتحديات أمام تنفيذ خطة عام 2030. فبعد أن زاد انتشـــار اســـتخدام التكنولوجيا الرقمية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ظهرت عوائد رقمية جديدة وأيضا فجوات رقمية آخذة في الاتّساع.

46 - وفي هذا الســـياق، اعتمدت اللجنة القرار 10/79 المعنون "تعزيز التعاون والشـــمول الرقميين عن طريق خطة العمل لتنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 2022-2026"، وســـلّمت بهذه المبادرة باعتبارها منبرا إقليميا مفيدا في تعزيز التعاون من أجل ســـد الفجوة الرقمية والنهوض بالتحول الرقمي. ورحّبت اللجنة أيضـــا بعرض تقدّمت به حكومة كازاخســـتان لاســـتضـــافة مؤتمر وزاري في عام 2024 يخصَّص للشمول وللتحول الرقميين، ولاحظت مع التقدير مبادرة هذه الحكومة المتعلقة بإنشـاء مركز للحلول الرقمية الخاصـة بالتنمية المسـتدامة لأجل توفير حلول رقمية عمَلية في آسـيا الوسـطى وخارجها.

47 - وتُشـكّل التقنيات المتطوّرة، من قبيل التعلم الآلي والحوسـبة السـحابية وتحليلات البيانات الجغرافية المكانية، قوة دفع للابتكارات في تطبيقات المعلومات الجغرافية المكانية التي تزيد من توافر البيانات المستمدة من المكان، ومن يُسرها وسهولة الحصول عليها وقابليتها للتطبيق.

48 - وفي ضـــوء الإمكانات التي تتيحها هذه الابتكارات لأجل بلوغ أهداف التنمية المســـتدامة، اعتمدت اللجنة القرار 79/9 المعنون "تنفيذ إعلان جاكرتا الوزاري بشـــأن التطبيقات الفضـــائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". واستجابة لهذا القرار، ما فتئت الأمانة تساعد البلدان، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على تكييف وتطبيق الأدوات والنظم الجغرافية المكانية ضـمن مجالات من قبيل المرونة الزراعية؛ ورصـد تلوث الهواء والتخفيف من حدته؛ والتخطيط الحضـري؛ ورســـم خرائط بؤر الفيضـــانات وحرائق الغابات؛ وإدارة حالات الجفاف. وعمدت الأمانة ونقاط الخدمات الإقليمية الثلاث التابعة لآلية التعاون الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر به إلى عقد سلسلة من الحلقات الدراسـية الشـبكية عن آثار تيار النينيو. وما زال العمل جاريا على تحديث قاعدة بيانات الممارسـات الجيدة في المعلومات الجغرافية المكانية ولوحة المتابعة بهذا الشأن، وذلك بغية تيسير تبادل المعارف على الصـعيد الإقليمي. ففي عام 2023، تمكّن أكثر من 000 3 شخصـا من تعزيز قدراتهم على تطبيق الأدوات المبتكرة، وذلك من خلال إكمال الدورات التدريبية الإلكترونية المجانية التي تقدمها اللجنة وشركاؤها.

جيم - التجارة والاستثمار والابتكار

49 - شكّلت التجارة الدولية محركا رئيسـيا للنمو والتنمية في آسـيا والمحيط الهادئ خلال العقود الأخيرة، حيث دعمت النمو الاقتصـادي وانتشـلت أكثر من مليار شـخص من براثن الفقر. ويتبيّن من آخر التحاليل التي أجرتها الأمانة أنّ التجارة الرقمية أضـحت عنصـرا هاما من عناصـر التجارة العالمية، وأنّ منطقة آسـيا والمحيط الهادئ قد برزت كجهة فاعلة دينامية[13]. وثمة حاجة إلى المزيد من التعاون والمواءمة بشأن وضـع الأطر التنظيمية للتجارة الرقمية. كما أنّه من المهم أن تعجّل بلدان المنطقة برقمنة الإجراءات لجعل التجارة أكثر شمولا، وللحد من تأثيرها السلبي على البيئة.

50 - وفي هذا الســياق، ركزت لجنة التجارة والاســتثمار، في دورتها الأولى المعقودة في شــباط/فبراير 2023، على ما يلي: جعل التجارة أكثر قدرة على المنافسـة وأكثر اسـتدامة وشـمولا؛ وتعزيز الشـراكات بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة؛ وتعبئة الاسـتثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتيسير الابتكار في قطاع الأعمال من أجل التنمية الشاملة والمستدامة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتحقيق التنمية المستدامة.

51 - وبالإضـافة إلى ذلك، قدمت اللجنة توصـيات في المجالات التالية لأجل تسـريع نسق التقدم صـوب تنفيذ خطة عام 2030: جعل التجارة أكثر قدرة على المنافســة وأكثر اســتدامة وشــمولية؛ ومواصــلة تعزيز التعاون في مجال التجارة اللاورقية عبر الحدود؛ وإشـــراك القطاع الخاص؛ وتعبئة الاســـتثمار المؤثر والاســتثمار الأجنبي المباشــر؛ والتشــجيع على الابتكار في المشــاريع والأعمال التجارية؛ وتوســيع نطاق الابتكارات.

52 - وأصـدرت أمانة اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ، بوصـفها الجهة المنسّـقة للدراسة الاستقصـائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية المستدامة، سلسلةً من التقارير التي تسـلط الضـوء على أهمية تيسـير التجارة في الحد من مواطن ضـعف سـلسـلة الإمداد ومن تكاليف التجارة

(13) *Asia-Pacific Trade and Investment Report24/2023: Unleashing Digital Trade and Investment for Sustainable Development* (United Nations publication, 2023).

عموما، بما في ذلك تقارير مشتركة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتقرير مخصص للبلدان السبعة المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. ووفقا لنتائج هذه التقارير، تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ تدابير تيسير التجارة في أوقات الجوائح أو غيرها من أنواع الأزمات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لأجل الحد من استخدام الورق في المعاملات التجارية، ولأجل التأكّد من انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء في التجارة.

53 - وواصلت اللجنة دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي بدأ نفاذه في عام 2021. وحتى نهاية عام 2023، كانت 13 دولة قد صدّقت على المعاهدة[14].

54 - وقدّمت اللجنة أيضا الدعم في مجال التفاوض على اتفاقات تجارية أكثر شمولا واستدامة، وأصدرت كتيبا عن الخيارات والأحكام التي يمكن إدراجها في الاتفاقات التجارية. وتم تعزيز أداة المعلومات التجارية والتفاوض، الإلكترونية، من أجل توفير المزيد من الأفكار عن الأثر البيئي لمختلف المواقف التفاوضية.

55 - وفي مؤتمر القمة السادس للأعمال التجارية الشاملة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد إلكترونيا في إندونيسيا في آب/أغسطس 2023، تم التركيز على نماذج الأعمال التجارية الشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبدعم تقني من اللجنة، تضمنت نتائج مؤتمر القمة إصدار إعلان بشأن هذه النماذج صدر عن الوزراء المسؤولين عن تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في الرابطة، ووضع خطة عمل لتعزيز الأعمال التجارية الشاملة خلال الفترة 2023-2027، مما وفّر إطارا لتنمية الأعمال التجارية الشاملة داخل المنطقة.

56 - وتواصل شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التعاطي مع القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، ولا سيما من أجل تنفيذ الميثاق الأخضر للأعمال التجارية في آسيا والمحيط الهادئ. وجرى في منتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، التركيز على قيادة التحول الأخضر ضمن إطار هذا الميثاق. وتم رسميا في أيار/مايو 2023 إطلاق منصة رقمية مخصصة للميثاق من أجل مساعدة الشركات، ومنها بالأخص المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على جمع البيانات عن بصمتها الكربونية، وتشجيعها على تقديم التقارير بشأن الاستدامة.

57 - وتُشكّل منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ عام 2019 أكبر مصدر ومقصد للاستثمار الأجنبي المباشر. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار في المنطقة، تعمل اللجنة مع الدول الأعضاء فيها حتى تُمكّنها بشكل أفضل من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو ثلاثة مجالات رئيسية هي: التحول الرقمي، والعمل المناخي، والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، عملت اللجنة على مدى السنتين الماضيتين مع 15 حكومة لأجل وضع وتنفيذ خطط عمل عملية وواقعية، وصياغة سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التوصل في غضون خمس سنوات إلى جلب النوع المناسب من المستثمرين. وبدعم تقني من اللجنة، تعكف حكومة بوتان على صياغة سياسات ولوائح جديدة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المتوقع وضعها في صيغتها النهائية خلال الربع الثاني من عام 2024. والعمل جار أيضا

(14) هذه الدول هي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، وتركمانستان، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا، والصين، وطاجيكستان، والفلبين، وقيرغيزستان، ومنغوليا

مع المنظمات دون الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شـــرق آســـيا، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصـــادات وسـط آسـيا، ووكالة التجارة والاسـتثمار في منطقة المحيط الهادئ، لأجل وضـــع خطط عمل إقليمية تشـجّع الاسـتثمار وتسـتهدف الاسـتثمارات في سـلاسـل القيمة الموجودة في مختلف المناطق دون الإقليمية. وسـيتم إطلاق أولى خطط العمل هذه خلال منتدى الاسـتثمار المشـترك بين اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شـرق آسـيا، الذي سـيُعقد خلال مؤتمر قمة الرابطة للأعمال والاستثمار في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

58 - وفي فيجي، ســاعدت اللجنة على تنفيذ 15 مبادرة للاســتثمار الأجنبي المباشــر مع التركيز على المسـاواة بين الجنسـين، حيث تلقت ثلاث رائدات أعمال اسـتثمارات وحصـلن على عقود تصـدير لأعمالهن التجارية في غضون خمسة أشهر خلال عامي 2023 و 2024، منها عقد تصدير بقيمة 000 600 دولار تحصلت عليه شركة من الشركات المملوكة للنساء. وفي أذربيجان وسري لانكا وطاجيكستان وكازاخستان، شُرع في مساعدة الشركات الرقمية الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحديد المستثمرين الأجانب المباشرين والتوجّه إليهم وعرض المشاريع عليهم. وسيستمر هذا العمل في عام 2024 عبر تنفيذ سلسلة من المبادرات التي تمكّن الشركات من استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للحصول على رأس المال المتداول وتوسيع صادرات الخدمات الرقمية.

59 - وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومع الجهات الشـــريكة، جمعت الأمانة، في إطار المنتدى المالي النســـوي الأول الذي عُقد في آب/أغســـطس 2023، بين مجموعة من رائدات الأعمال ومن المسـتثمرين ومقدمي الخدمات المالية ومقرري السـياسـات وقادة الفكر وممثلات المجتمع المدني والمنظمات النسائية الشعبية. وساعدت المناقشات على إبراز الحلول المالية المبتكرة لتمكين المرأة، ومهّدت الطريق نحو إيجاد رؤية إقليمية للتمويل النسوي. وبالاعتماد على نجاح سلسلة سندات سبل عيش المرأة، التي تم تنفيذها بالشـراكة مع صـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية واللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ، أطلقت بورصة الاستثمار المؤثر سنداتها البرتقالية، التي هي عبارة عن فئة أصول تم استحداثها من أجل بلدان الجنوب ومن قبلها كحل لتمويل المسـاواة بين الجنسـين، وهي تهدف إلى تعبئة 10 مليارات دولار من أجل تمكين 100 مليون امرأة.

دال - البيانات والإحصاءات

60 - نسبة 52 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تنطوي، في المتوسط وعلى نطاق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على نقطتي بيانات أو أكثر. غير أنّ 39 في المائة من المؤشرات لا تتضمن بيانات على الإطلاق. وعلى الرغم من المســار الإيجابي المسَّــجل مع مرور الوقت في توافر البيانات، فإنّ نســق التقدم قد تباطأ. ولا يزال الهدف 5 (تحقيق المسـاواة بين الجنسـين وتمكين كل النسـاء والفتيات) والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) هما الهدفان اللذان يتوفر بشـــأنهما أدنى قدر من البيانات. ومع ذلك، بات هناك المزيد من البيانات المتاحة عن الهدف 7 (ضـمان حصـول الجميع بتكلفة ميسـورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمسـتدامة) والهدف 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز اسـتخدامها على نحو مسـتدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)

والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، حيث شملت التغطية أكثر من 60 في المائة من المؤشرات[15].

61 - وفي 2023، بات المزيد من بلدان المنطقة يستخدم لوحات المتابعة في تقييم التقدم المحرز، وذلك بغية إنجاز استعراضاته الوطنية الطوعية. ووفّرت الأمانة الدعم التقني إلى البلدان التي قدمت هذه الاستعراضات خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2023، ومنها بروني دار السلام، وتيمور - ليشتي، وطاجيكستان، وفيجي، وفييت نام، ومنغوليا. وشمل هذا الدعم الأداة الوطنية لتتبع أهداف التنمية المستدامة، التي تستطيع الحكومات استخدامها في تقييم ما تحرزه من تقدم صوب تنفيذ الأهداف الـ 17.

62 - ولتنفيذ إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، تقدم اللجنة الدعم التقني والمساعدة على بناء القدرات إلى الجهات الوطنية المعنية، وهو ما تمّ في كلّ من باكستان، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، والفلبين، وفيجي. وقد تسنى لهذه الجهات بفضل هذا الدعم أن تجري تقييمات للتفاوتات باستخدام مصادر بيانات ثانوية، وأن تبنى قدراتها الوطنية على التحليل الديموغرافي من أجل إجراء تلك التقييمات.

63 - وقد أُحرز تقدم كبير في معالجة أوجه التفاوت في التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وذلك من خلال مبادرات بناء القدرات وتقييم التفاوتات وإجراء والحوارات السياساتية. ولوحظت آثار إيجابية، كما هو الحال في فيجي، حيث ثبتت فعالية الحوافز الاقتصادية لعملية تسجيل المواليد. وبالمثل، أتاح تقييم عدم المساواة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التعرّفَ على العراقيل الرئيسية التي تحول دون التسجيل، وسمح باقتراح توصيات تدعو إلى اتخاذ إجراءات من أجل التحسين. وتتماشى هذه الجهود مع الإعلان الوزاري بشأن بناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود بفضل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الشاملين للجميع، ومع وإطار العمل الإقليمي، وهي تسلّم بالحاجة الملحة لبلوغ التسجيل الشامل ومعالجة التفاوتات.

64 - وشهد عام 2023 إحراز تقدم كبير في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على قياس التقدم المحرز في التنمية باستخدام المقاييس التي تذهب إلى "أبعد من الناتج المحلي الإجمالي". وقُدّم دعم تقني محدد إلى كل من بالاو، وبنغلاديش، وبوتان، وتركيا، وساموا، وسري لانكا، والفلبين، وفيجي، وماليزيا، ومنغوليا، ونيبال. وأتاح الدعم للمنظومات الإحصائية الوطنية تعزيز قدرتها على قياس التقدم الإنمائي بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وبما يشمل حسابات المحيطات، وحسابات النظم الإيكولوجية، وحسابات الغابات، والإحصاءات المتعلقة بالكوارث وتغير المناخ والبيئة.

65 - ولتعزيز تقاسم المعارف، أنشأت اللجنة شبكة من الممارسين في مجال تكامل البيانات، مما وفر منتدى للدول الأعضاء وللخبراء الدوليين لكي يتبادلوا الخبرات القطرية بشأن مختلف جوانب البيانات الضخمة ضمن مجالات الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والجنسانية والبيئية والسكانية. وتم وضع مبادئ توجيهية على استخدام بيانات رصد الأرض في الإحصاءات الرسمية. وتم تخصيص حلقات دراسية تدريبية وحلقات دراسية شبكية إقليمية لمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية على تحسين استخدام البيانات الضخمة والتعلّم الآلي والعرض البصري المتطوّر للبيانات في الإحصاءات الرسمية. وتم إدخال

(15) *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2024*.

تحسينات على قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تطوير واستخدام المصادر الجديدة للبيانات الضخمة، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية وسجلات الهاتف المحمول.

هاء - التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

66 - الشراكات، ومنها بالأخص شراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ظلت من الطرق الرئيسية للدول الأعضاء في النهوض بالتنمية المستدامة ومعالجة القضايا العابرة للحدود. وقد يسرت الأمانة التنسيق، من خلال عملها على تنمية القدرات، التعاون بتوفير منصات عمل رفيعة المستوى، وجمع وتعميم الممارسات الجيدة ودراسات الحالات الإفرادية والدروس المستفادة.

67 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمديرين العامين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورته الخامسة، حيث تم التركيز على الابتكار الرقمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وجمعت الدورة المديرين العامين ورؤساء الوكالات والوحدات المسؤولة عن التعاون الإنمائي الدولي لمناقشة التحديات والفرص المتاحة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن إطار عالم رقمي متزايد، لا سيما بالنسبة للجهات الناشئة المقدّمة للمساعدة التقنية. كما أتاحت فرصة للبلدان لعرض الحلول الإنمائية المبتكرة الحديثة وتعزيز حلول الابتكار الرقمي القابلة للتكرار، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

68 - وفي عام 2023، وبتيسير من اللجنة، وافقت حكومات تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا رسميا على وضع برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، مؤكدة بذلك التزامها بالنمو الجماعي والتنمية المستدامة. ويتضمن البرنامج خمسة مقترحات هي: (أ) توسيع نطاق برنامج التأهب للمؤسسات الناشئة الإقليمية؛ (ب) وتنمية رأس المال البشري: توسيع نطاق التكنولوجيا والمهارات الرقمية في القوة العاملة وفي تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ (ج) وإنشاء تحالف إقليمي لمراكز نقل التكنولوجيا واعتمادها؛ (د) واستحداث منصة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التغليف البلاستيكي بالحلقة المغلقة؛ (هـ) والمساعدة في تصميم السياسات وتنفيذها من أجل استدامة سلسلة قيمة المنيهوت. وتمثل المبادرة جهدا استراتيجيا للاستفادة من المعارف والموارد الجماعية في التصدي المشترك لتحديات التنمية على المستوى الإقليمي.

رابعا - تعزيز الانتقال الطاقي العادل في آسيا والمحيط الهادئ

69 - تُعَدُّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ موطنا لأكثر من نصف سكان العالم، وهي تمثل أكثر من 40 في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة، وتنتج أكثر من 50 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، مع احتلالها لمركز الريادة في النمو الاقتصادي العالمي المدعوم بالوقود الأحفوري. وهي تواجه وضعا طاقِيا معقَّدا، يتّسم بالطلب المتزايد على الطاقة، والاعتماد على الوقود الأحفوري، والشعور بالخوف إزاء أمن الطاقة والتدهور البيئي، وإزاء الآثار المتزايدة لتغير المناخ على الاقتصادات والمجتمعات. والانتقال من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة إلى توخي البدائل المستدامة يُعد أمرا ضروريا لمواجهة تغير المناخ ومعالجة التلوث وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لأسباب ليس أقلها ما تشهده منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تراجع في بلوغ الهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره).

70 - وفي دورته الخامسة، التي عُقدت بالاقتران مع الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، دعا مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس جميع الأطراف إلى المساهمة في أمور من بينها الزيادة بثلاثة أضعاف في قدرة الطاقة المتجددة على مستوى العالم، ومضاعفة متوسط المعدل السنوي العالمي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول عام 2030، والانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري ضمن منظومات الطاقة[16].

71 - وتواجه الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عددا من التحديات في سبيل بلوغ انتقال طاقي عادل، بما في ذلك الحاجة إلى تسريع الاستثمارات في موارد الطاقة المتجددة والبنية التحتية للشبكات ضمن سياق ارتفاع الطلب وزيادة تكاليف التمويل، وارتفاع المديونية. والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (أي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) لا تستفيد بالكامل من الانخفاضات السريعة في تكاليف تكنولوجيات الانتقال الطاقي، حيث يتم نشر معظم موارد الطاقة المتجددة في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية الأكبر حجما. ولا بد للبلدان، في إطار سعيها إلى تسريع الانتقال الطاقي وإلى تمويل هذا الانتقال وتوجيهه دعما لطموحات التنمية المستدامة، من أن تعطي أيضا الأولوية لحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ولمسألة التأكد من عدم تخلف المجتمعات الضعيفة عن الركب، وتقليل الفوارق الاقتصادية إلى أدنى حد.

72 - وقد سعت اللجنة إلى توخي نهج متكامل وشامل في العمل مع الحكومات على معالجة عناصر التمكين الأساسية لبلوغ التحولات الطاقية الناجحة، بما في ذلك النظر في ديناميات جانبي العرض والطلب ضمن سياق الهدف 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، ودور التوصيلية، والأهمية المتزايدة للمعادن الحرجة بالنسبة للانتقال الطاقي.

73 - وبدعم من اللجنة، تمكّنت الحكومات من وضع سيناريوهات قائمة على الأدلة لعملياتها في مجال الانتقال الطاقي، وذلك من خلال خرائط الطريق الوطنية لبلوغ الهدف 7، التي استُكملت بالنسبة لـ 16 بلدا وثماني ولايات قضائية دون وطنية. وتتضمّن خرائط الطريق هذه توصيات بشأن السياسات والتكنولوجيات، موجّهة للحكومات من أجل سدّ الفجوات المتبقية في سبيل بلوغ الهدف 7 بحلول عام 2030.

74 - *وخريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية: تعزيز الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عبر الحدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة* تتضمّن تسع استراتيجيات لتوجيه عملية استخدام تكامل أنظمة الطاقة عبر الحدود كأداة لبلوغ الانتقال الطاقي[17]. وتُركّز الاستراتيجية 9 من استراتيجيات خريطة الطريق على أهمية ضمان أن تكون التوصيلية مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. وما فتئت اللجنة تعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية وسائر الاستراتيجيات الأخرى على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. فعلى سبيل المثال، أطلقت اللجنة في عام 2023 خريطة طريق لممر الطاقة الخضراء في شمال شرق آسيا، استخدمت فيها نمذجة سيناريوهات التوصيلية عبر الحدود في إثبات قيمة زيادة تجارة الطاقة؛ وتقدّم هذه الخريطة المشورة العملية المجدية بشأن كيفية الاستفادة من التوصيلية في تسريع نسق التقدم صوب إزالة الكربون من منظومات الطاقة وتحقيق صافي انبعاثات صفرية. وفي جنوب شرق آسيا، تعمل اللجنة عن كثب مع الجهات صاحبة المصلحة على دعم تطوير شبكة الكهرباء برابطة أمم جنوب شرق

(16) انظر الوثيقة: FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1، المقرر 1/م أ ت-5.

(17) ESCAP/CE/2021/4، المرفق.

آسـيا، بما في ذلك عن طريق توفير خدمات بناء القدرات لفائدة الجهات التنظيمية وشـركات المرافق العامة، ودعم التنمية المؤسسية، وتمكين تجارة الطاقة المتعددة الأطراف من أجل المساعدة على تحقيق التكامل بين موارد الطاقة المتجددة.

75 - وما فتئت اللجنة تدعم بشـكل متزايد الجهود الرامية إلى تطوير سـلاسـل قيمة آمنة ومسـتدامة لتكنولوجيات الانتقال الطاقي. ففي عام 2023، عملت مع أمانة رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا على وضـع مبادئ بشـأن التنمية المسـتدامة للمعادن، أقرتها الدول الأعضـاء في الرابطة على المسـتوى الوزاري. وعلاوة على ذلك، وفي إطار الفريق العامل المعني بتحويل الصـناعات الاسـتخراجية لأغراض التنمية المسـتدامة، تولت أمانةُ اللجنة قيادة عملية وضـع مجموعة أدوات شـبكية لفائدة منسـقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية، بُغية التطوير الآمن والمستدام لمواد الانتقال الطاقي الحيوية.

76 - ولكفالة التمويل المستدام للتنمية، تعمل اللجنة مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة على بناء القدرات الوطنية، ووضـع الأطر اللازمة للتمويل الأخضـر والمسـتدام، وتوليد الزخم في القطاع الخاص لأجل الانتقال إلى اقتصـاد خال من الانبعاثات، وذلك من خلال الميثاق الأخضـر للأعمال التجارية في آسـيا والمحيط الهادئ.

خامسا - الاستفادة من الشراكات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة

77 - قدمت اللجنة الدعم إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ خطة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة 2016-2020، وخطة العمل من أجل تنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025). واللجنة هي جهة التنسيق الرائدة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعناصـر خطة العمل للتعاون الاقتصـادي والتعاون الاجتماعي والثقافي والتعاون المشترك عبر القطاعات. وقد تم توسيع نطاق هذه المبادرات لتتجاوز مجالات إدارة مخاطر الكوارث والتنمية الاجتماعية والتمكين الاقتصـادي للمرأة، فتشـمل الأنشـطة المتعلقة بالتمويل والاسـتثمار المسـتدامين. ومجالات التعاون الجديدة هذه تتيح للحكومات فرصا مبتكرة لكي تموّل جهودها في مجال التعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

78 - وتواصل اللجنة مساعدة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تنفيذ خريطة طريق أوجه التكامل التي وضـعتها الرابطة، وذلك بالتنسـيق مع حكومة تايلند، التي تتولى قيادة جهود الرابطة من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة. ويشـكل الحوار السـنوي الرفيع المسـتوى لتقارع الأفكار، الذي تشـترك في تنظيمه تايلند وأمانة الرابطة، منبرا للدول الأعضـاء والجهات الشـريكة لكي تناقش التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية في تحقيق رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا لعام 2025 وخطة عام 2030. وخلال خطة العمل، تواصـل أمانة اللجنة وأمانة الرابطة العمل معا على كفالة أن تدعم المبادرات والنتائج جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وتسهم فيها.

79 - وسـاعدت اللجنة بفعالية على وضـع خريطة طريق منطقة المحيط الهادئ نحو تحقيق التنمية المسـتدامة، تمشـيا مع أهداف اسـتراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050. فقد سـاعدت، في عام 2023، على إجراء الاستعراض العشري لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وذلك بغية إثراء المناقشات في اجتماع مسار ساموا في تونغا، الذي عُقد في آب/أغسطس 2023. ووقعت اللجنة أيضـا في أيار/مايو 2023 مذكرة تفاهم هامة مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ لأجل

زيادة التعاون ضمن أربعة مجالات ذات أولوية، هي: (أ) تعزيز أهداف التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ وتنفيذها ورصدها؛ (ب) وتعزيز العمل المناخي وبلوغ التنمية القادرة على الصمود؛ (ج) وتحسين الإدماج والإنصاف الاجتماعيين؛ (د) وزيادة فرص التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي داخل منطقة المحيط الهادئ[18].

80 - وما زلت اللجنة تدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. وبالاشتراك مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، عقدت اللجنة في عام 2023 اجتماعا رفيع المستوى لاستعراض تنفيذ برنامج العمل في آسيا وأوروبا. وأبرز الاستعراض التقدم المحرز في جميع أنحاء المنطقة بشأن تعزيز الهياكل الأساسية المادية، مثل الهياكل الأساسية للنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من هذه التطورات، تبيّن من الاستعراض وجود فجوة كبيرة في تطوير البنية الأساسية غير المادية، التي تكتسي بعدا أساسيا في تسهيل المرور العابر والتجارة، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز التوصيلية والتعاون على المستوى الإقليمي. وستسهم الأفكار المستخلصة من الاستعراض في المناقشات والأعمال التحضيرية العالمية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في كيغالي في حزيران/يونيه 2024.

81 - ودعمت أمانة اللجنة التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، وذلك من خلال دورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات والقيام بأعمال السكرتارية ضمن إطار منصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وتولى التحالف المواضيعي المعني برفع مستوى الطموحات بشأن العمل المناخي، الذي تقوده اللجنةُ وبرنامجُ الأمم المتحدة للبيئة، إجراء التقييم السنوي للمساهمات المحددة وطنيا وللفجوات في الانبعاثات، وذلك بغية إثراء المناقشات بين المنسقين المقيمين والحكومات خلال الفترة المفضية إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأثناء هذه الدورة. كما قاد التحالف المواضيعي جهود الدعوة، مثل إشراك الشباب في العمل المناخي وبناء الشراكات من خلال مؤتمر المناخ والهواء النقي.

82 - وبفضل دورها في قيادة الفريق العامل المعني ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة، قدمت الأمانة الدعم على بناء القدرات لفائدة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وأيضا لفائدة الحكومات. وفي مواجهة نسق الشيخوخة السريع في المنطقة، تولى الفريق العامل حشد الدعم على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

سادسا - الاستنتاجات

83 - تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديات كبيرة في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فهي ما تزال تتصارع مع تداعيات اجتماعية واقتصادية ناجمة عن أزمات عدّة، منها جائحة كوفيد-19، وأزمة تكاليف المعيشة، والكوارث الطبيعية، وأزمة المناخ. ومع ذلك، فهي منطقة تُظهر الاستجابات السياساتية المتكاملة فيها كيف تستطيع الحكومات التعجيل بنسق تنفيذ الأهداف الـ 17، وذلك

(18) United Nations, Subregional Office for the Pacific, "Advancing Pacific Priorities 2023", report, 29 December 2023.

مثلا من خلال تعزيز البيانات لأغراض التنمية، وتسخير إمكانات التكنولوجيا والابتكار، والاستفادة من التحوّل الرقمي.

84 - وفي المناقشات الحكومية الدولية التي جرت في المنطقة خلال العام الماضي، تم تسليط الضوء على الالتزامات بالتعجيل بنسق تنفيذ خطة عام 2030، وعلى الزخم الحالي الذي تشهده مجالات رئيسية من قبيل حشد التمويل الإنمائي، والتعجيل بالانتقال الطاقي الشامل، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ومعالجة التحول الديمغرافي. وواصلت اللجنة تيسير الحوار بشأن القضايا الحاسمة لبلوغ التنمية المستدامة في المنطقة، وسعت إلى تقديم دعم سياساتي متكامل إلى الدول الأعضاء في التصدي للتحديات المترابطة التي تواجه تنفيذ خطة عام 2030، وعزّزت بذلك الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الموجودة في المنطقة.